

تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره على القطاع الزراعي الجزائري (1995-2019)

Reducing agricultural subsidies within the framework of the World Trade Organization and its impact on the Algerian agricultural sector (1995-2019)

بورحلي الربيع^{1*}، سعودي بلقاسم²

¹ جامعة المسيلة (الجزائر)، Bourahli342@gmail.com

² جامعة المسيلة (الجزائر)، saoudib111@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/06/01

تاريخ الاستلام: 2021/04/30

ملخص:

تعتبر قضية الدعم الزراعي من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش داخل منظمة التجارة العالمية وهذا نظرا لتباين الآثار والانعكاسات المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي على مختلف دول العالم خصوصا الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والتي كانت تستفيد من الانخفاض في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لحجم الدعم الكبير الذي يحصل عليه المنتجون الزراعيون والمصدرون في الدول المتقدمة، ومما لاشك فيه أن الجزائر كغيرها من الدول وعلى الرغم من أنها لم تنظم حتى الآن إلى منظمة التجارة العالمية (بداية عام 2021) إلا أن قطاعها الزراعي تأثر نتيجة تخفيض الدعم الزراعي منذ 1995، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل ضمني من خلال أهم ملامح التطورات في مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي الجزائري تحمل العديد من الآثار السلبية خلال فترة الدراسة، ما جعل الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على الخارج في مجال الغذاء.

كلمات مفتاحية: الدعم الزراعي، الدعم المحلي، دعم الصادرات، القطاع الزراعي، الجزائر.

تصنيفات JEL : F13، Q17، O11

Abstract:

The issue of agricultural subsidies is one of the most controversial issues discussed within the World Trade Organization (WTO). This is due to the differences in impacts and implications of international policies of agricultural support on the various countries of the world, especially on net food importing developing countries which are used to benefit from the decline in food prices in the world market as a result of the large volume of support provided to agricultural producers and exporters in developed countries. There is no doubt that Algeria like other States s, and although it is not yet a member of the WTO (beginning in 2021), Its agricultural sector is affected as a result of the reduction of agricultural subsidies since 1995. This can be seen implicitly through the most important development features of the Algerian agricultural sector performance indicators. Thus, the study concluded that the Algerian agricultural sector suffered from many negative effects during the period of study, this made Algeria highly dependent on the outside in the field of food.

.Keywords: Agricultural support, Local support, Export subsidies, agricultural sector, Algeria

JEL Classification Codes: F13, Q17, O11

1. مقدمة:

عادت قضية الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية لتحل موقعا متقدما بين القضايا المهمة المثارة على الساحة الدولية لاسيما في ظل ما يعانيه العالم من وطأة التأثيرات السلبية للارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وأيضا في ظل ما أسفرت عنه ممارسات ونتائج التوجهات لتحرير التجارة الزراعية على المستوى الدولي، وما ترتب عنها من آثار هامة على أوضاع التنمية الزراعية وعلى الوضع الغذائي على مختلف دول العالم، خصوصا في الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، والتي كانت تستفيد من الانخفاض في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لحجم الدعم الكبير الذي يحصل عليه المنتجون الزراعيون والمصدرون في الدول المتقدمة.

من منظور الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء فإن تنفيذ الدول المتقدمة لجزء من التزاماتها بشأن تخفيض الدعم الزراعي قد أسفر عن آثار سلبية على الأمن الغذائي في هذه الدول، لكن الدول المتقدمة تبقى مصرّة على إلغاء الدعم الزراعي وحجتها في ذلك أن إحداث تخفيضات ذات شأن في الدعم المحلي وإلغاء دعم الصادرات يؤدي إلى بذل مجهودات أكبر في مجال الزراعة في الدول النامية وحصول توسع زراعي كبير على المدى المتوسط والطويل، في حين ترد الدول النامية بأن هذا التوسع غير ممكن ويتوقف على مقومات الإنتاج الزراعي في كل دولة، إن الجزائر كغيرها من الدول النامية وعلى الرغم من أنها لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية فقد تأثر قطاعها الزراعي كنتيجة لتنفيذ الدول أعضاء منظمة التجارة لالتزاماتها في ما يتعلق بتخفيض الدعم الزراعي.

1.1. إشكالية الدراسة:

مما يثير إشكالية الدراسة وجود توجه من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لوقف دعم الصادرات وهي التي تعد من أكبر الدول المستخدمة للدعم الزراعي في العالم، وفي نفس الاتجاه استمرت الضغوط والمطالبات الدولية بشأن تعميق معدلات الخفض في الدعم الزراعي المحلي وإخضاعه لمزيد من الترتيبات، والعمل على ضمان تطبيق كامل لمجموعة النصوص المتفق عليها خلال فعاليات المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة عام 2006، والتي تم التأكيد عليها خلال المؤتمرات الوزارية اللاحقة للمنظمة خاصة خلال المؤتمر العاشر بنبروبي عام 2015، والمؤتمر الوزاري الحادي عشر والأخير بالأرجنتين ديسمبر 2017.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الآثار الناجمة عن تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية على الأوضاع العامة للقطاع الزراعي الجزائري؟

2.1. أهداف الدراسة:

- أ- دراسة وتحديد آثار تخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية على أداء القطاع الزراعي الجزائري.
- ب- دراسة وتحديد آثار تخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية على الواردات والصادرات الزراعية الجزائرية.

3.1. منهج الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي طبقا لاحتياجات ومكونات الدراسة والأهداف المبتغاة، وكذا نوعية المعلومات والبيانات المستعملة وطبيعتها.

4.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (يوسفي معمر، بقنيش عثمان 2018)، وتناولت مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن لسياسات التحرير آثار سلبية متوقعة على الجزائر، وذلك على اعتبار أن رفع أشكال الدعم ستؤدي لا محالة إلى رفع فاتورة الاستيراد واستنزاف احتياطات العملة الصعبة، كما أن فتح السوق المحلي أمام المنافسين الأجانب من شأنه خلق حالة احتكار لصالحهم، من حيث الموضوع تتكامل الدراستان لكن تختلفان في النظرة، في هذا الشأن تفترض هذه الدراسة أن الآثار السلبية لسياسات الدولية للدعم الزراعي على القطاع الزراعي الجزائري متوقعة الحدوث ومرتبطة بانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، في حين تؤكد الدراسة الحالية على أن الجزائر تأثرت فعلا بسبب السياسات الدولية للدعم الزراعي، ومن جهة أخرى تركز الدراسة الحالية على أهم جانب في اتفاق الزراعة وهو الدعم الزراعي.

- دراسة (نفين محمد طريح 2014): والتي كان هدفها دراسة ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره المتوقع في الصادرات الزراعية للدول النامية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مجرد تخفيض الدعم لن يكون كافيا لتحسين تنافسية الصادرات الزراعية للدول النامية ما لم تصاحبه منظومة من الإصلاحات في التعريفية الجمركية، والالتزام بمعايير الصحة والأمان، وتتكامل هذه الدراسة مع الدراسة الحالية وتختلف من حيث أن هذه الدراسة تركز على الأثر على القطاع الزراعي الجزائري.

- دراسة (غردي محمد 2012): والتي تناولت القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخلصت إلى أن القطاع الزراعي الجزائري يتحمل مجموعة من الآثار تكون أغلبها سلبية ومرتبطة بانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، من حيث الموضوع تتكامل الدراستان لكن تختلفان في النظرة إلى الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاق الزراعة بمنظمة التجارة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تناولت الدراسة آثار اتفاقية الزراعة بشكل عام وتركز الدراسة الحالية على جانب رئيسي لاتفاق الزراعة وهو الدعم الزراعي.

5.1. تقسيمات الدراسة:

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاث محاور، يتناول المحور الأول الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، أما المحور الثاني فيتناول تطورات هيكل الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية، أما المحور الثالث فيتناول تطور المؤشرات العامة للقطاع الزراعي الجزائري في ظل تخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية.

2. الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

2.1. الدعم المحلي:

2.1.1. مفهوم الدعم المحلي:

يشير الدعم المحلي إلى كل أنواع الدعم التي تعمل على جعل مستويات الأسعار المحلية للمنتجين أعلى من تلك السائدة في السوق الدولية (Robert s, Abare l, 2001, p. 09)، وفي هذا الصدد ميز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض، وذلك استناداً إلى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي (CRS, 2004). يعتبر الجزء الرابع من اتفاق الزراعة والمكون من المادتين السادسة المعنونة "التزامات الدعم المحلي" والسابعة والمعنونة "الإجراءات العامة للمنظمة للدعم المحلي" بمثابة العمودي الفقري لاتفاقية الدعم المحلي، وتتناول هاتان المادتان الالتزامات الخاصة بهذا النوع من الدعم وكذلك الإجراءات التنظيمية الواجب تطبيقها في هذا الشأن (شاهين ، 2006 ، صفحة 106).

من الجدير بالذكر أنه حتى قرب نهاية المفاوضات كان الاتجاه إلى تطبيق الخفض على المنتجات الزراعية كل على حدة، غير أنه في المرحلة الأخيرة من المفاوضات والتي اقتصر على الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية في بلير هاوس، تم الاتفاق على تطبيق خفض الدعم على أساس ما يعرف بقياس الدعم الكلي TAS.

2.1.2. أنواع الدعم المحلي:

ميز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض والتدابير الخاضعة للالتزامات التخفيض، وذلك استناداً إلى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي، وهي:

النوع الأول- تدابير الدعم المحلي المستثناة: تم تصنيف تدابير الدعم المحلي المستثناة إلى الفئات التالية:

أ- دعم الصندوق الأخضر (الدعم المسموح به) Green Box: يشتمل الصندوق الأخضر على برامج الدعم التي لا ينشأ عليها آثار تشويهية على التجارة الخارجية أو الداخلية، حيث أنها لا تتضمن أسعاراً معينة للمنتجين الزراعيين ويتم تمويلها من ميزانية الدولة وليس على حساب رفاهية المستهلكين، وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشتملها الصندوق الأخضر فيما يلي: الخدمات العامة، مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي، التأمين وتأمين المحاصيل بغرض الإغاثة من الكوارث الطبيعية، مساعدات الغذاء، بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين طالما لم ينشأ عن هذه المدفوعات آثار تشويهية على التجارة أو الإنتاج، التعويضات الناشئة عن حماية البيئة، والمساعدات الإقليمية.

ب- دعم الصندوق الأزرق (الدعم المسموح به بشروط) Blue Box: يتضمن دعم الصندوق الأزرق كل المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج والتي تكون جزء من السياسات الزراعية للدولة، ويجب أن تكون تلك المدفوعات مرتبطة بمساحة معينة للإنتاج الزراعي أو عدد ثابت من رؤوس الماشية، كما يجب أن لا تزيد عن 85% من مستوى الإنتاج في سنة الأساس، ونظراً لأن هذا النوع من الدعم لا يرتبط بالمستوى الجاري للأسعار أو الإنتاج فهو لا يخضع للالتزامات الخفض، ويشمل الصندوق الأزرق الدعم المقدم لتنحية الأراضي جانباً، وكذلك تقديم الدعم للتكنولوجيا ومهارات رأس المال البشري الزراعي والحوافز التي تشجع على إبقاء الأراضي المنحاحات جانباً

جاهزة للإنتاج وفي حالة قابلة للاستدامة بيئياً، وبالتالي من الممكن أن يكون هذا الدعم بديلاً عن الاحتياطات السلعية المادية، ومن الممكن إدخال الأراضي المنحآت جانباً في الدول المتقدمة المرتفعة الدخل في الإنتاج الفعلي في غضون فترة تتراوح من ستة إلى عشرة أشهر بحيث توفر احتياطاً قوياً لأي حالات نقص في الأغذية بينما لا تشوه في الوقت نفسه الأسواق العالمية بواسطة الإنتاج المفرط (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، نوفمبر 2009، صفحة 02).

ت- دعم الحد الأدنى المستثنى De Minimis: يقصد بدعم الحد الأدنى المستثنى أي دعم لأية سلعة لا تزيد قيمته عن 5% من القيمة الكلية للإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة، وألا يزيد عن 10% بالنسبة للدول النامية.

ث- الدعم الإنمائي: في سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية اهتم اتفاق الزراعة باحتياجات تلك الدول في مجال الدعم المحلي، لذا فقد استثنت المادة "6" من اتفاق الزراعة بعض تدابير الدعم المحلي من التزامات الخفض، وهو الدعم ذو الطابع الإنمائي والذي يكون موجهاً للتنمية الزراعية، ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين محدود الدخل، والذي يكون بهدف تنويع الإنتاج الزراعي والكف عن زراعة محاصيل غير مشروعة.

النوع الثاني- تدابير الدعم المحلي غير المستثناة (الدعم الممنوع): تشمل تدابير الدعم المحلي غير المستثناة كل أنواع الدعم التي تكون مشوهة للتجارة والتي يجب أن تخضع لالتزامات الخفض، ويطلق على الدعم المشوه للتجارة بدعم الصندوق الأصفر (Chad E, John C, November 2004، صفحة 05)، والذي يشير إلى كل سياسات الدعم التي تعمل على تحويل الموارد بعيداً أو إلى إنتاج سلعة معينة وهو ما يؤثر على هيكل ونمط الإنتاج والعرض الزراعي وعلى الأسعار العالمية (OECD, 2004). يتضمن الصندوق الأصفر الدعم السعري الذي يمكن تقديمه للمنتجين الزراعيين وينطوي على تحويلات من جانب المستهلكين، كما يتضمن الدعم النوعي والمباشر المرتبط بحجم الإنتاج الجاري، ويتضمن مدخلات الإنتاج أو دعم القروض الزراعية، كذلك الدعم النوعي أو السعري المرتبط بمنتج معين (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999، صفحة 31)، وأي دعم يرتبط بالسعر أو الإنتاج طالما تزيد قيمته عن 5% بالنسبة للدول المتقدمة و10% بالنسبة للدول النامية من الإنتاج الزراعي (محمدطريح، 2007، ص ص 84-85). يطلق على الدعم الأصفر سواء كان دعم سعري أو غير سعري (مخصص أو غير مخصص) أو دعم مدخلات بالمقياس الإجمالي للدعم AMS، أما في حالة تضمين كل أنواع الدعم الأخرى (دعم الصندوق الأخضر، دعم الصندوق الأزرق، ودعم الحد الأدنى) إلى AMS فسيكون المقياس هو الدعم الكلي TS.

2.2. دعم الصادرات:

2.2.1. مفهوم دعم الصادرات:

يشير دعم الصادرات إلى كل أنواع الدعم التي تقدمها الحكومة للجهات المصدرة للسلع الزراعية ما يساعدها على خفض الأسعار العالمية للسلع المصدرة، وتضمن اتفاق الزراعة تعريفاً لمختلف أشكال دعم الصادرات الخاضعة لالتزامات الخفض (Robert s, Abare I, 2003)، أمكن التوصل في اتفاق الزراعة إلى مستوى لا بأس به من الانضباط في مجال دعم التصدير وتوضيح القواعد التي تحكمه مع إسباغ نوع من الصرامة المعقولة

عليها، وتقرير تخفيضات يعتد بها سواء ما تعلق بمبالغ أو مصروفات الدعم التي كانت تقدمها الدول لصادراتها الزراعية، أو ما تعلق بكميات وأحجام المنتجات المدعومة، ونتيجة لكل هذا أمكن للكثير اعتبار الجزء الخاص بالحد من دعم الصادرات الزراعية أكثر أجزاء اتفاق الزراعة فعالية من الناحية العملية في الفترات الأولى من تطبيقه (السيد سلامة، 2011، صفحة 16).

2.2.2. أحكام الحد من دعم الصادرات:

وردت أحكام الحد من دعم الصادرات في المواد من (8) إلى (11) من اتفاق الزراعة، والفقرتان (1)، (3) من المادة (3) منه الخاصة بتضمين التنازلات والتعهدات، وهناك ستة أحكام في هذا الخصوص وهي كالتالي:

- تحديد أنواع دعم الصادرات الزراعية التي تخضع للتعهدات بالخفض.
- تخفيض دعم الصادرات الزراعية بالنسبة لمبالغ الدعم، أو الكميات المدعومة.
- تسجيل تعهدات الدول في هذا الشأن في جداولها لاتفاقية جات 1994.
- عدم السماح بتقديم دعم للصادرات الزراعية من الأنواع المذكورة لم تكن الدول تقدمه في فترة الأساس.
- منع التحايل على التعهدات بالحد من دعم الصادرات الزراعية،

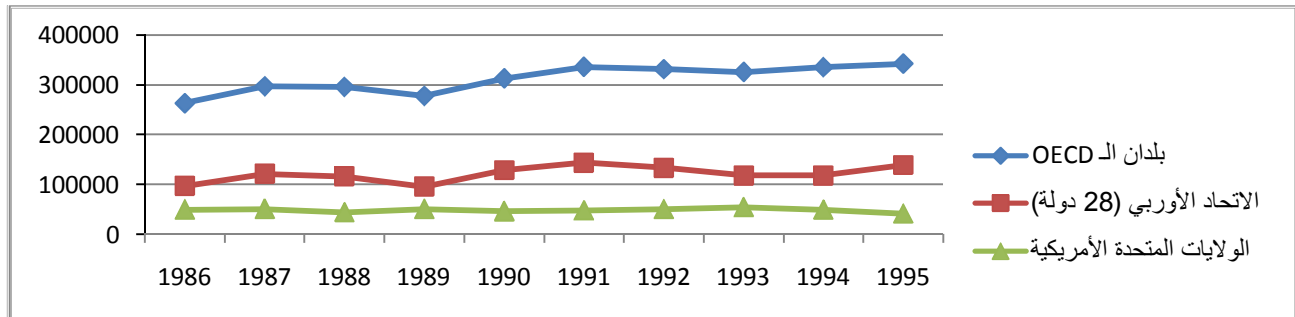
3. تطورات هيكل الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية

1.3. حقائق حول الدعم الزراعي قبل قيام منظمة التجارة:

يقدم الشكل رقم (1) مؤشرات بالغة الدلالة حول حقيقة الدعم الكلي المقدم للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بداية من عام 1986 إلى غاية قيام منظمة التجارة العالمية 1995 (تم اتخاذ الفترة 1986-1988 كفترة أساس لاحتساب نسب خفض الدعم الزراعي وفقا لاتفاق الزراعة)، حيث يلاحظ أن حجم الدعم الكلي المقدم لقطاع الزراعة من طرف دول المنظمة سنة 1995 بلغ أقصاه بأكثر من 341 مليار دولار منها أكثر من 181 مليار دولار قدمها كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السياق استحوذت كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 58% من حجم الدعم المقدم لسنة 1987.

الشكل رقم (1): تقدير الدعم الكلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1986-1995

(بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بـ (STATS.OECD)

3.2. تحليل هيكل الدعم الزراعي خلال الفترة 1995-2019:

في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية الخاصة بخفض الدعم الزراعي المشوه للتجارة وفقاً لما تضمنته اتفاقية الزراعة، تشير العديد من الدراسات والتقارير أن ما تحقق من تقدم على هذا الصعيد يبدو في عمومته إيجابياً، على العكس تم التحايل فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بحجم الدعم الكلي وذلك وفق المؤشرات التالية:

3.2.1. ما يتعلق بالدعم المحلي:

يوضح الجدول رقم (01) تطور الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي والدعم الأمريكي خلال الفترة 1995-2016 وفقاً للتبليغات التي تصل منظمة التجارة العالمية من طرف الدول الأعضاء، وهي الفترة التي تشمل فترة تنفيذ الدول المتقدمة للالتزامات بتخفيض الدعم في إطار اتفاقية الزراعة، وفترة 2001-2011 وهي فترة إعادة إحياء مفاوضات الدعم وفق مؤتمر الدوحة، وكذلك الفترة 2012-2016 التي تلتها حتى بعد المؤتمر الوزاري العاشر. من خلال تحليل هذا الجدول يلاحظ:

أ- نجح اتفاق الزراعة بتخفيض والنزول بالمستوى الإلزامي (الحد الأقصى المربوط) لإجمالي مقياس الدعم الكلي خلال الفترة 1995-2016، حتى وصل إلى نحو 67,2 مليار يورو، و 19,2 مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- اتجاه مؤشر المقياس الإجمالي للدعم الأوروبي والأمريكي (الذي يشير إلى مدفوعات الصندوق الأصفر المشوه للتجارة) إلى التناقص خلال الفترة 1995-2016، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتخفيض معتبر للدعم للمقياس الإجمالي للدعم، من حوالي 50 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 7 مليار يورو عام 2016، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض أقل من حوالي 6 مليار يورو عام 1995 إلى أقل من 3 مليار دولار عام 2014، وأهم تخفيض لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كان خلال الفترة 2006-2010 التي صاحبت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولي.

ت- اتجهت مدفوعات الصندوق الأخضر إلى التزايد في الاتحاد الأوروبي بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1995-2016، إلا أنها تزايدت في الولايات المتحدة بشكل كبير من حوالي 20 مليار دولار عام 1995 إلى أكثر من 124 مليار دولار للعام 2014 أي بأكثر من 6 مرات، حيث انطوت الإصلاحات الزراعية على أدوات تسمح بعملية التحول بين الصناديق زعماً بأن ذلك يتوافق مع ضوابط منظمة التجارة العالمية بتخفيض الدعم المشوه لصالح الدعم الأخضر المسموح به.

ث- اتجهت حصة دعم الحد الأدنى في الاتحاد الأوروبي إلى الزيادة، على الجانب الآخر زاد استخدام هذا النوع من الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل كبير، حيث قامت الولايات المتحدة بتحويل كثير من بنود الدعم الأصفر المشوه للتجارة إلى دعم الحد الأدنى.

ج- تناقصت مدفوعات الصندوق الأزرق بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي من حوالي 20 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 4 مليار يورو عام 2016.

الجدول رقم (01): تطور الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1995-2016.

التعيين	المستوى الإلزامي (المربوط) لمقياس الدعم الكلي	مقياس الدعم الكلي الفعلي (AMS)	دعم الحد الأدنى	الدعم الأخضر	الدعم الأزرق	إجمالي الدعم المحلي
الاتحاد الأوروبي بالمليون يورو						
1995	78.672	50.020	804	18.714	20.254	88.190
2000	67.159	43.650	678	21.847	22.215	87.038
2000-1995	72.916	48.243	448	20.126	20.886	88.843
2001	67.159	39.281	373	20.741	23.214	83.236
2005	67.159	24.254	1.925	36.254	14.214	74.722
2005-2001	67.159	30.821	1.738	26.463	22.555	79.839
2009-2006	67.159	13.993	1.487	62.947	5.952	82.891
2010	67.159	8.215	1.981	65.254	5.254	78.723
2012	67.159	7.892	2.254	68.258	4.214	80.364
2013	67.159	5.899	-	71.140	2.754	-
2014	67.159	5.971	-	68.697	2.663	-
2015	67.159	6.642	-	65.256	2.878	-
2016	67.159	7.101	-	60.828	4.331	-
الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار						
1995	23.083,1	6.213,9	(1.640,8)	20.125,0	7.030	33.368,8
2000	19.103,3	16.802,6	(7.340,7)	50.057,0	0.000	66.859,6
2000-1995	21.093,2	10.401,1	(3.852,6)	37.369,8	2.525,8	50.296,8
2001	19.103,3	14.413,1	(7.042,7)	50.672,0	0.000	65.085,1
2005	19.103,3	12.937,6	(5.980,1)	70.111,0	0.000	83.048,6
2005-2001	19.103,3	11.113,4	(5.881,5)	62.284,2	0.000	73.397,6
2009-2006	19.103,3	5.369,8	(3.663,1)	90.677,0	0.000	118.228,2
2010	19.103,3	3.011,8	5.694,2	117.231,0	0.000	120.242,8
2012	19.103,3	3.158,2	6.214,3	120.124,0	0.000	123.282,2
2013	19.103,3	6.892,0	7.376,0	133.311,0	0.000	-
2014	19.103,3	3.810,0	9.788,0	124.483,0	0.000	-

Source: (World Trade Organization WTO and Economic Research Service, Notifications)

ح- تشير البيانات الخاصة بمدفوعات الدعم المحلي الإجمالي إلى التناقص بالنسبة للاتحاد الأوروبي من حوالي 88 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 80 مليار يورو عام 2012، وتزايدت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 3 مرات خلال نفس الفترة.

يوضح الجدول رقم (02) تقديرات الدعم الكلي (TSE) في دول الـ(OECD) للفترة 2016-2019 وهي الفترة التي تشمل فترة تنفيذ الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية للالتزامات تخفيض الدعم وفقا للمؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي 2015، والمؤتمر الحادي عشر بالأرجنتين 2017.

الجدول رقم (02): تقديرات الدعم الكلي (TSE) لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2016-2019 (بالمليون دولار)

السنوات	دول الـ OECD	الاتحاد الأوروبي (28 دولة)	الولايات المتحدة الأمريكية
2016	323 102,86	111 591,48	92 440,19
2017	315 466,01	104 500,90	96 160,90
2018	335 178,66	05,365 123	99 160,90
2019	,84637 314	113 321,99	100 083,65

Source: (stats.OECD.org, Data extracted on 15 April2020).

حسب الجدول السابق فقد اتجهت معدلات الدعم الكلي للارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 13 مليار دولار بين عام 2013 وعام 2019، في حين شهد معدل الدعم الكلي انخفاض بسيط بدول الـ (OECD) من نحو 336 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 315 مليار دولار عام 2017، ويفسر ذلك بالتحايل الذي مارسه أغلب الدول المتقدمة من خلال تحويل الدعم بين مختلف الصناديق ليظهر أنه دعم غير مشوه للتجارة. وفي العموم يبقى الدعم الزراعي في الدول المتقدمة أكبر بكثير مقارنة بالدعم الزراعي في الدول النامية منذ اتفاق بيرل هاوس، ويصل إلى حد الإفراط خاصة في بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا بالرغم من أن حصة الزراعة في الناتج الإجمالي والقوة العاملة في الزراعة في الدول المتقدمة هي أقل بكثير منها في الدول النامية.

3.2.2. ما يتعلق بدعم الصادرات:

أ- كما يوضح الجدول رقم (03) نجح اتفاق الزراعة في النزول بدعم التصدير وربطه منذ عام 2000 عند سقف 7.4 مليار يورو للاتحاد الأوروبي، و 585 مليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وانخفض دعم التصدير الفعلي من 4.91 مليار يورو و 25.6 مليار دولار عام 1995 للاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي إلى 420 مليون يورو و 1.96 مليار دولار عام 2012، حيث شهدت الفترة 2006-2009 أكبر تخفيض لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا وهي الفترة التي صاحبت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء.

ب- كنتيجة لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة لعام 2013 انخفضت حصة المبالغ المستردة من الصادرات في الميزانية الزراعية للاتحاد إلى 0% سنة 2017، وحسب الإخطارات المقدمة لمنظمة التجارة العالمية للفترة 2016-2017 كانت التخفيضات على بعض المنتجات الزراعية كبيرة والتي تشمل: الزبدة، الجبن، الفواكه والخضروات، البيض، النبيذ واللحوم. (Albert Massot, April 2018, p. 08)

ت- رغم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض مبالغ الدعم التصديري بشكل كبير منذ عام 1995 وأزلته نهائياً عام 2017 إلا أنها مازالت تستخدم أنواع الدعم المماثل كالائتمان التصديري، مؤسسات الدولة التجارية والمساعدات الغذائية المحلية، هذه الأخيرة تمثل أكثر من 80% من مدفوعات الصندوق الأخضر خلال الفترة 2010-2014. (WTO, 11 July 2018, p. 15).

الجدول رقم (03): تطور الدعم التصديري للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1995-2012.

التعيين	المستوى الإلزامي (المربوط) لدعم التصدير	الدعم الفعلي لدعم التصدير	الفجوة غير المستخدمة للدعم
الاتحاد الأوروبي بالمليون يورو			
1995	11.8	4.91	6.889
2000	7.4	2.8	4.601
2000-1995	7.4	3.414	3.997
2005-2001	7.4	4.587	2.824
2009-2006	7.4	3.412	3.999
2010	7.4	1.002	6.409
2012	7.4	420	6.991

الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار			
559.4	25.6	585	1995
569.7	15.3	585	2000
501.4	83.6	585	2000-1995
544.5	40.5	585	2005-2001
578.88	6.12	585	2009-2006
581.86	3.14	585	2010
583.04	1.96	585	2012

Source: (World Trade Organization WTO and Economic Research Service, Notifications)

4. تطور المؤشرات العامة للقطاع الزراعي الجزائري في ظل تخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية

1.4. الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

قدمت الجزائر إلى الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية طلب الانضمام عام 1996 وتم قبوله لتبدأ مسارها التفاوضي منذ ذلك الحين وحتى الآن (بداية عام 2021)، واستجابة للشروط التي فرضتها المنظمات الدولية قامت الجزائر بعدة إصلاحات جذرية للقطاع الزراعي خلال التسعينيات والتي كان من أكثرها تأثيراً على القطاع إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي، وإلغاء كل أشكال الدعم عن المنتجات الغذائية وتحرير أسعارها. ومواصلة للإصلاحات في القطاع الزراعي واستجابة لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قامت الجزائر فيما بعد بما يلي:

- فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق: بتفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير استيرادها وتصديرها، وتخفيض التعريفات الجمركية المطبقة على السلع.
- فيما يتعلق بالدعم الزراعي: أغلب الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي موجه نحو زيادة الاستثمارات الخاصة، البنية التحتية، المحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية، تنمية المناطق الصحراوية والسهوب والهضاب العليا والتنمية الريفية والبيئة، وهي أشكال من الدعم تتوافق مع الدعم غير مشوه للتجارة حسب اتفاقية الزراعة.

2.4. الإطار الموضوعي لدراسة آثار وانعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي على القطاع الزراعي

الجزائري:

قبل دراسة آثار تخفيض الدعم الزراعي على القطاع الزراعي الجزائري ينبغي الإشارة إلى أن أغلب الدراسات في هذا الشأن تفترض أن آثار وانعكاسات السياسات الدولية للدعم الزراعي على القطاع الزراعي الجزائري متوقعة الحدوث ومرتبطة بانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وهذا الرأي أو الافتراض يقابله رأي آخر يؤكد على أن الجزائر تأثرت فعلاً بسبب السياسات الدولية للدعم الزراعي وهذا نظراً إلى المبررات التالية:

أ- بدأت الجزائر إصلاحات جذرية في الثمانينات وتعمقت في التسعينات تحت ضغط الصندوق الدولي والبنك الدولي خاصة في مجال التجارة الخارجية وما ترتب عنها من انعكاسات على الاقتصاد الوطني، ثم القيام بالإصلاحات في ظل استثناء شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات في هذا الشأن، والتطبيق التام

للجزائر فيما يتعلق بالتزامات اتفاقية الزراعة بمنظمة التجارة العالمية سواء ما تعلق بتفكيك وتخفيض التعريفات الجمركية واستثناء شروط النفاذ للأسواق أو ما تعلق بتخفيض الدعم المشوه للتجارة والتي قيمته ضعيفة جدا وهو أمر غريب أن تلتزم دولة غير عضو باتفاقية هي في حل من التزاماتها.

ب- إتباع الجزائر لسياسات منظمة التجارة العالمية منذ 1995 أدى الى تجميد أسعار الحبوب، ومنذ هذا العام لم تتغير أسعار القمح والشعير الصلبة واللين التي تم شراؤها من الفلاحين (زيادة صغيرة قدرها 5% عام 2006 وأخرى 2.5% عام 2007)، أي أن السعر الحقيقي في انكماش وانخفاض للقوة الشرائية للحبوب بنسبة تزيد عن 60%، وفي نفس الوقت تم إلغاء الدعم على الأسمدة والبذور والأدوية والآلات الزراعية ما أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي عدة مرات، ونتيجة لذلك ذاب هامش الربح الإجمالي وانخفضت ربحية صناعة الحبوب إلى النصف (Hamid Aït Amara, 2018)، وهذا الأمر ينطبق على أغلب الشعب ما أدى في النهاية إلى تأثر كامل لنظام الإنتاج الجزائري وجعلها بلد مستورد صافي للغذاء وفي تبعية غذائية على درجة عالية من الخطورة.

ت- أدى كذلك إتباع سياسات منظمة التجارة منذ 1995 إلى تقييد للسياسات الزراعية الجزائرية كنتيجة لضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي لا يمثل سوى 0.7 في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من (1994 إلى 1999)، وضعف الدعم المباشر للمنتجين وأسعار السلع والذي لا تتجاوز قيمته 2% من قيمة الناتج الزراعي للفترة 2000-2007 في حين أن منظمة التجارة تسمح بنسبة 10% (غردي ، 2012، صفحة 134).

ث- ضعف نسبة الاستثمارات الزراعية العمومية إلى الاستثمارات الكلية العمومية خلال السنوات من 1991 إلى 2007 وتتراوح بين 0.9% و 2.7% على الرغم من الحساسية والأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي، كما أن نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى الاستثمارات الكلية الخاصة خلال السنوات من 1994 إلى 2006 فهي نسب ضعيفة تتراوح بين 1.65% و 10.53% بالنسبة لحجم المبالغ المالية المصروح بها، وبين 1.29% و 14.45% بالنسبة لعدد المشاريع المصروح بها (غردي ، 2012، صفحة 102)، مما يعني عدم اهتمام الخواص بالاستثمار الزراعي نظرا لضعف ربحية القطاع الزراعي بالدرجة الأولى وفقا للسياسات الزراعية المتبعة.

ج- تنفيذ اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي بداية 2005 وتحرير التجارة في السلع الزراعية والغذائية مع الدول الأوروبية، في ظل تحديد حصة الاتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر في 2004 عام الإمضاء على اتفاقية المشاركة بنحو 62% من الصادرات (أغلبها من المحروقات) وأكثر من 60% من الواردات (تبعية الجزائر للدول الأوروبية في المواد الغذائية والتجهيز) (direction générale des douanes, 2019، الصفحات 9-10)، مما جعل الجزائر تتحمل ضرر كبير في ظل هذه الاتفاقية.

د- تزايدت درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري مع مرور الوقت، والتي انتقلت نسبتها من حوالي 40% عام 1998 لتصل إلى نحو 54% عام 2002 ثم إلى نحو 70% عام 2008 ثم نحو 61% عام 2010، وهي نسب كبيرة تكشف عن الاندماج الفعلي للاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية، ومنذ عقود من الزمن وجزء مهم من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة يخصص إلى استيراد ما تحتاجه من الغذاء كحل سهل لتغطية العجز الغذائي.

3.4. أثار تخفيض الدعم الزراعي على الأوضاع العامة للقطاع الزراعي الجزائري 1995-2019:

منذ قيام منظمة التجارة العالمية فقد جرت على الساحة الدولية والإقليمية العديد من المستجدات والمتغيرات التي أثرت بشكل أو بآخر على الصورة العامة لأوضاع القطاع الزراعي الجزائري، وبرغم تداخل آثار وانعكاسات تلك المستجدات، إلا أنه من الطبيعي أن الجزائر كغيرها من دول العالم قد تأثرت بتنفيذ التزامات الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل ضمني من خلال أهم ملامح التطورات الإنتاجية والاستيرادية والتصديرية للمنتجات الزراعية خلال فترة الدراسة.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (04) الذي يبين أهم التطورات في مؤشرات الإنتاج الزراعي الجزائري والواردات والصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 1995-2019 يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- بمقارنة المتوسط السنوي لفترات التحليل الثلاث يلاحظ أن قيمة الناتج الزراعي الجزائري حققت زيادة مهمة من نحو 4710 مليون دولار كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى نحو 12526,5 مليون دولار كمتوسط للفترة 2001-2011 ثم إلى نحو 20403,8 مليون دولار للفترة 2012-2019، وبالرغم من الزيادة الواضحة في قيمة الناتج الزراعي الجزائري بين الفترتين الأولى والثانية شهدت نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا من نحو 9.66% كمتوسط للمرحلة الأولى إلى نحو 8.18% كمتوسط للمرحلة الثانية، والتي لم تتجاوز في أفضل حالاتها حوالي 12,3% عام 2017، لتتخف إلى نحو 9,11% خلال عام 2018 و2019، هذه النسب تعكس المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، والتي تخفى وراءها العديد من مؤشرات الضعف في القطاع الزراعي بالجزائر، ومنها:

✓ التذبذب الكبير وعدم الاستقرار التي يتصف بها حجم الإنتاج الزراعي الجزائري وهما صفتين متلازمتين منذ 1962 وإلى يومنا هذا (بداية عام 2021).

✓ ضعف مستوى الإنتاجية بالجزائر وهي دون المستويات المتحققة في الدول النامية وبعيدة عن المستويات المتحققة في الدول المتقدمة بالنسبة لأغلب المحاصيل وبالأخص بالنسبة لجملة الحبوب.

✓ انخفاض وضع نصيب الفرد الجزائري من المساحة المزروعة، حيث قدرت بنحو 0,25% عام 2000 لتصل إلى نحو 0,19% عام 2017، حيث تعتبر نسبة الهكتار للفرد هي الأدنى في منطقة المغرب العربي، وأيضا ضعف المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية الإجمالية للجزائر لم تتجاوز في أفضل حالاتها نحو 3,6% عام 2018، وهو ما يضع الجزائر في المرتبة الأخيرة بين دول المغرب العربي للعام 2018 مقابل 28,08% لتونس و12,92% للمغرب، وهي بعيدة من النسبة المسجلة عالميا التي قدرت بنحو 32,55% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عددي 2019 و2020).

✓ انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في العمالة يلاحظ انخفاض كبير للعمالة الزراعية من نحو 67,8% عام 1962 ليصل إلى أدنى نسبة بنحو 11% عام 2016، أي أن القطاع الزراعي بالجزائر أصبح طارد للعمالة، وتعتبر الكفاءة الاقتصادية الزراعية بالجزائر منخفضة بالمقارنة مع المستويات العالمية حيث تمثل نحو

ثلث مستوياتها، والتي تراوحت بين 0,39، 0,28، 0,53 خلال الأعوام 1995، 2010، 2017 على التوالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عددي 2019 و2020).

ب- ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من حوالي 2513 مليون دولار كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى حوالي 4372 مليون دولار كمتوسط للفترة 2001-2011 لتصل إلى نحو 8276 مليون دولار كمتوسط للفترة 2012-2019 بمعدل تغير يقدر بـ 229.3% بين المرحلة الثانية والثالثة وهي زيادة كبيرة جدا والتي تعكس حجم التبعية الغذائية للجزائر وتطورها المستمر منذ 1995، كنتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية كأثر مباشر لتخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية، فقد ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الغذاء من نحو 91.1 عام 2000 إلى نحو 201.4 عام 2008 ليصل أقصاه بنحو 229.9 عام 2011 بنسبة تغير تقدر بنحو 84.85%، ونفس الملاحظة تقريبا تخص مؤشرات السلع الرئيسية التي شهدت ارتفاعات مستمرة وقياسية، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار كل من منتجات الألبان، الحبوب، الزيوت والدهون بحوالي ضعفين بين عام 2000 وعام 2018، وشهد مؤشر كل من اللحوم والسكر ارتفاعا مهما بمعدل تغير 72.33%، 52.36% على التوالي بين عام 2000 و2019..(fao.org)

ت- على الرغم من الزيادة في قيمة الصادرات الغذائية من حوالي 81 مليون دولار كمتوسط للمرحلة الأولى إلى حوالي 353.83 مليون دولار كمتوسط للمرحلة الثالثة، تبقى قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية ضعيفة جدا وهامشية بالمقارنة مع القيمة الكبيرة للواردات الغذائية، وهو ما انعكس على النسبة الضعيفة جدا لتغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية والتي لم تتجاوز 3,22% في أفضل حالاتها خلال الفترة 1995-2019.

الجدول رقم (04): مؤشرات الإنتاج الزراعي والواردات والصادرات الغذائية الجزائرية من عام 1995 إلى عام 2019

(بالمليون دولار)

فترات الدراسة من عام 1995 إلى عام 2019	متوسط الفترة (01) 2000-1995	متوسط الفترة (2) 2011-2001	متوسط الفترة (3) 2019-2012
الناتج الزراعي بالمليون دولار	4710	12526,5	20403,8
الناتج الزراعي/ الناتج المحلي الإجمالي	9.66%	8.18%	11.53%
الواردات الغذائية	2513	4372	8276
الصادرات الغذائية	81	93	353.83
تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	3.22%	2.13%	3.22%

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بـ

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة)

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عددي 2019 و2020)

5. خاتمة:

يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في ما يلي:

- 1- إن الدعم الزراعي في الدول المتقدمة أكبر بكثير مقارنة بالدعم الزراعي في الدول النامية، حيث يصل إلى حد الإفراط خاصة في بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا بالرغم من أن حصة الزراعة في الناتج الإجمالي والقوة العاملة في الزراعة في الدول المتقدمة هي أقل بكثير منها في الدول النامية.
- 2- تم إزالة دعم الصادرات نهائيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2017 إلا أنها مازالت تستخدم أنواع الدعم المماثل كالائتمان التصديري، مؤسسات الدولة التجارية والمساعدات الغذائية المحلية، هذه الأخيرة تمثل أكثر من 80% من مدفوعات الصندوق الأخضر خلال الفترة 2010-2014.
- 3- قام الاتحاد الأوروبي بتخفيض معتبر للمقياس الإجمالي للدعم المشوه للتجارة (AMS)، من حوالي 50 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 7 مليار يورو عام 2016، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض أقل من حوالي 6 مليار يورو عام 1995 إلى أقل من 3 مليار دولار عام 2014، وتناقصت مدفوعات الصندوق الأزرق بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي من حوالي 20 مليار يورو عام 1995 إلى حوالي 4 مليار يورو عام 2016.
- 4- اتجهت معدلات الدعم الكلي للارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 13 مليار دولار بين عام 2013 وعام 2019، في حين شهد معدل الدعم الكلي انخفاض بسيط بدول الـ(OECD) من نحو 336 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 315 مليار دولار عام 2017، ويفسر ذلك بالتحايل الذي مارسته أغلب الدول المتقدمة من خلال تحويل الدعم بين مختلف الصناديق ليظهر أنه دعم غير مشوه للتجارة.
- 5- كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع الزراعي في ظل مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد التزمت كلية باتفاقية الزراعة، وهو أمر غريب جدا أن تلتزم دولة غير عضو بالمنظمة باتفاقية هي في حل من التزاماتها، في الوقت الذي تعمل أغلب الدول الأعضاء بالمنظمة على التحايل على هذه الالتزامات.
- 6- أدى إتباع الجزائر لسياسات منظمة التجارة العالمية منذ 1995 إلى تقييد السياسات الزراعية الوطنية ما أدى بدوره إلى انعكاسات خطيرة على الزراعة الجزائرية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :
 - أدى تجميد أسعار الحبوب منذ 1995 (لم تتغير أسعار القمح والشعير الصلبة واللين التي تم شراؤها من الفلاحين) إلى انخفاض للقوة الشرائية للحبوب بنسبة تزيد عن 60%، وفي نفس الوقت تم إلغاء الدعم على الأسمدة والبذور والأدوية والآلات الزراعية ما أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي عدة مرات، ونتيجة لذلك ذاب هامش الربح الإجمالي وانخفضت ربحية صناعة الحبوب إلى النصف.
 - ب- ضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي لا يمثل سوى 0.7 في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من (1994 إلى 1999)، وضعف الدعم المباشر للمنتجين وأسعار السلع والذي لا تتجاوز قيمته 2% من قيمة الناتج الزراعي للفترة 2000-2007. في حين أن منظمة التجارة تسمح بنسبة 10%،

مع العلم أن هذه النسب في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة تتجاوز 32%، 28%، 16% على التوالي .

➤ ت- ضعف نسبة الاستثمارات الزراعية العمومية إلى الاستثمارات الكلية العمومية خلال السنوات من 1991 إلى 2007 التي تتراوح بين 0.9% و 2.7%. وكذلك ضعف نسبة الاستثمارات الزراعية الخاصة مما يعني عدم اهتمام الخواص بالاستثمار الزراعي نظرا لضعف ربحية القطاع وفقا للسياسات الحالية.

7- بالرغم من الزيادة الواضحة في قيمة الناتج الزراعي الجزائري خلال فترة الدراسة (1995-2019) فقد شهدت نسبة مساهمة الناتج الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا من نحو 9.66% كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى نحو 8.18% كمتوسط للفترة 2001-2011، والتي لم تتجاوز في أفضل حالاتها حوالي 12,3% عام 2017، لتتخفض إلى نحو 9,11% خلال عام 2018 و 2019، هذه النسب تعكس المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، والتي تخفى وراءها العديد من مؤشرات الضعف في القطاع الزراعي بالجزائر،

8- ارتفعت قيمة الواردات الغذائية الجزائرية من حوالي 2513 مليون دولار كمتوسط للفترة 1995-2000 إلى حوالي 4372 مليون دولار كمتوسط للفترة 2001-2011 لتصل إلى نحو 8276 مليون دولار كمتوسط للفترة 2012-2019 بمعدل تغير يقدر بـ 229.3% بين المرحلة الثانية والثالثة وهي زيادة كبيرة جدا والتي تعكس حجم التبعية الغذائية بالجزائر كنتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية كأثر مباشر لتخفيض الدعم الزراعي بمنظمة التجارة العالمية.

9- تبقى قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية ضعيفة جدا بنسبة تغطية للواردات الزراعية بنحو 3,22% في أفضل حالاتها خلال الفترة 1995-2019، رغم ارتفاع أسعار السلع الزراعية على الأسواق الدولية والإمكانات والفرص المتاحة لتطوير القطاع الزراعي بالجزائر.

مما سبق يتأكد حجم الآثار السلبية للسياسات الدولية للدعم الزراعي والتي أثرت على كامل نظام الإنتاج الزراعي الجزائري، وجعل الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على الخارج في مجال الغذاء، وفي نهاية هذه الدراسة ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه لا بد على الجزائر أن تعمل على مواجهة الانعكاسات السلبية للسياسات الدولية للدعم الزراعي من خلال:

1- العودة إلى سياسة التنمية الزراعية الوطنية دون أي أمر خارجي، والتي يكون هدفها الرئيسي ضمان السيادة الغذائية، وهذا من خلال الاستعانة بالخبراء، الباحثين، التقنيين والاقتصاديين... الخ (أهل العلم) لصياغة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية.

2- تحديد الأقاليم الزراعية بدقة، وتقسيم الأراضي وفقا لهذه الأقاليم.

3- إعادة هيكلة وزارة الزراعة وفقا لنظرة إستراتيجية جديدة، وكذلك إعادة بعث المجالس المهنية الوطنية المشتركة، وضرورة التحكم في كل ما يخص الشعب من مدخلات ومخرجات، حيث أن التنظيم يكون حول المنتج وليس حول الاتحاد العام للفلاحين، مع العمل على تحفيز الفلاحين الحقيقيين من خلال رفع الدعم المباشر

المتعلق بالإنتاج وزيادة أسعار شراء الحبوب من الفلاحين.

4- إعادة النظر في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي للتقليل من انعكاساته الخطيرة على القطاع الزراعي الجزائري.

5- تأجيل انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية لأن الصادرات الجزائرية في الوقت الحالي (حتى بداية عام 2021) خارج المحروقات ضعيفة جدا ولا يوجد فائض مستقر من المنتجات الزراعية مطابق للمعايير الدولية خاصة ما تعلق بشروط الصحة والصحة النباتية يمكن الاعتماد عليه للمنافسة في الأسواق الدولية.

6- أهمية الاستثمار من خلال الزراعة الذكية التي تركز على الاستغلال الأمثل للموارد ومواجهة مشكلات محدودة الموارد والتغير المناخي التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري.

6. قائمة المراجع:

- 1- direction générale des douanes. (2019). statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2018, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Algérie.
- 2- stats.OECD.org, Data extracted on 15 April 2020.
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.
- 4- محمد طريح نفين (2007)، آثار تخفيض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية بالتطبيق على مصر، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني.
- 5- Albert Massot. (April 2018), WTO Agreement on Agriculture, Européen Parlement.
- 6- Chad E, John C. (November 2004), Rethinking Agriculture Domestic Support Under the World Trade Organization.
- 7- CRS. (2004), Agriculture in wto, limits on domestic spending, Congress.
- 8- fao.org. Consulté le 04 -15-2021, sur <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar>.
- 9- Hamid Ait Amara. Consulté le: 06-13-2019, sur <https://www.djazairiss.com/fr/elwatan/93761>.
- 10- OECD . (2004), Agriculture and Support, how is it measured and what does it mean.
- 11- Robert s, Abare I. (2001), Domestic Agricultural Support policies Through the WTO, Canberra.
- 12- Roberts, Abare I. (2003), three pillars of Agricultural Support and their impact on wto Reforms.
- 13- STATS.OECD. Consulté le may 20, 2019, sur <http://www.stats.oecd.org>.
- 14- World Trade Organization WTO and Economic Research Service, Notifications.
- 15- WTO. 11 July 2018, domestic support in the WTO Agreement on Agriculture (AOA).
- 16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (عددي 2019 و 2020)، صندوق النقد العربي.
- 17- السيد سلامة غادة عثمان. (2011)، أحكام اتفاقية الزراعة المنظمة التجارة العالمية وآثارها على القطن المصري. مجلة قسم الاقتصاد والمالية، القاهرة.
- 18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1999)، منظمة التجارة العالمية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، الخرطوم.
- 19- شاهين ماجدة. (2006)، منظمة التجارة العالمية تقييم الاتفاقيات وتحديات التطبيق، مؤسسة الأهرام.
- 20- غردى محمد. (2012)، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 21- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. نوفمبر 2009، الدعم الزراعي غير التشويبي للأسواق روما، إيطاليا.